

المشهد السياسي

عون يُطلق «المقاومة الاقتصادية»

«هدنة وزارية»... وخطة الطاقة بلا بواخر؟

أدت الاتصالات في الساعات الماضية بين التيار الوطني الحر وتيار المستقبل إلى هدنة، وإلى تحديد موعد جلسة لمجلس الوزراء يوم الخميس في قصر الجمهوري. جدول الأعمال يَضم تعيينات المجلس العسكري، ويبحث في إمكان ضم خطة الكهرباء إلى

مع اقتراب موعد زيارة وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو لبيروت، عاشت البلاد في اليومين الماضيين مستوى غير مسبوق من التوتر كعادته يهتف بتفجير الحكومة، بسبب الخلافات بين القوى السياسية على العديد من الملفات، بدءاً بالتعيينات، وصولاً إلى الكهرباء وملف النازحين السوريين. ويعد أن بلغ هذا التوتر مرحلة متقدمة بين الرئيس سعد الحريري ووزير الخارجية جبران باسيل، وترجم بتصريحات متبادلة ورسائل إعلامية كادت تؤدي إلى تطير جلسة الحكومة، على خلفية تهديد باسيل بان «لا حكومة» في حال عدم عودة النازحين وطرد الفساد عن الطاولة وتصفير عجز الكهرباء، واتهامه الحريري بالمشاركة في مؤتمر بروكسيل الذي

يضم جدول الأعمال بندا «مفخخاً» عن المقالع والكسارات

يهدف إلى تمويل بقاء النازحين، كُفّحت الاتصالات يوم أمس، وادت مساعي التهدئة بينهما إلى الدعوة لانعقادها نهار الخميس المقبل. إذ تلقى باسيل اتصالاً من الحريري «جرت خلاله مناقشة شؤون الساعة وكانت أجواؤه ايجابية»، بحسب المعلومات. وفي هذا الإطار، قالت مصادر وزارية متابعية إن «ما حصل هو أشبه بهدنة بين الحريري

وباسيل»، فيما أكدت أوساط سياسية بارزة «تخّبه المعنيين إلى ضرورة عدم الانجرار إلى سقف لا يمكن العودة عنه، خاصة أن البلاد تمر في مرحلة دقيقة جداً». ووُزِع أمس جدول أعمال جلسة مجلس الوزراء، وهو من 54 بنداً، منها 19 بنداً يطلب قبول هبات، و17 بنداً لسفر وفود إلى الخارج؛ أما البنود المخططة له من قبل مجلس الوزراء المسودة «سياسة الإدارة المتكاملة لقطاع محافى الرمل والأترية والمقالع والكسارات، بما فيها مقالع وكسارات شركات الترابية، واتخاذ القرار المناسب بشأن الاستعمار المرخص أو غير المرخص من قبل المرجع الصالح، أو المنتهي المدة المخططة له من قبل مجلس الوزراء وغيره»، وفيما لم تتمكّن «الأخبار» من الاطلاع على مضمون البند، إلا أن الصيغة التي ورد فيها عنوانه تشير إلى احتمال وجود نية لدى وزارة البيئة ومجلس الوزراء بتعميد المخالفات في المقالع والكسارات، مع كل ما فيها من مخاطر على البيئة. وإضافة إلى قبول استقالة زياد حايك من منصب الأمين العام للمجلس الأعلى للخصخصة، يضم الجدول مشروع قانون الموارد البترولية على البير، وصراف الاعتمادات اللازمة لإجراء الانتخابات النيابية الفرعية في طرابلس، فضلاً عن تعيين أعضاء المجلس العسكري في الجيش، وبحسب مصادر وزارية، فإن الأسماء المقترحة للتعيين لا تزال هي نفسها التي ادرجت على جدول أعمال جلسة مجلس الوزراء الأخيرة، وطلب سحبها بسبب اعتراض رئيس الجمهورية العماد ميشال عون على اقتراح تعيين لسر المجلس العسكري وأميناً عاماً للمجلس الأعلى للدفاع، وبحسب المصادر، فإن الحريري وضع فيتو على تعيين العميد ميلاذ إسحق مفتشاً عاماً للجيش، جرى إسقاط الفيتوين معاً، فأعيد وضع البند نفسه على جدول الأعمال. ويضم الاقتراح إلى إسحق والأسمر تعيين



الرئيس عون يجيب عن سؤال الجيمع أثناء حلقة نقاشية (حالاتي ونهار)

العميد أمين العرم رئيساً للركان، والعميد إلياس شامية عضواً متفرغاً في المجلس العسكري. وعلمت «الأخبار» أن مباحثات كانت جارية أمس لبحث إمكان إدراج خطة الكهرباء التي أعدتها وزارة الطاقة بالتعاون مع البنك الدولي كملحق على جدول الأعمال. وقالت مصادر وزارة الطاقة لـ«الأخبار» إن الخطة تقوم على إطلاق مشاريع للاستثمار في معامل إنتاج الطاقة على المدى البعيد. أما على المدى القصير

في حفل إطلاق «الحملة الوطنية لاستنهاض الاقتصاد اللبناني» تحت عنوان «فكر بلبنان»، في القصر الجمهوري: «لقد وعدت ببناء الاقتصاد اللبناني ومكافحة الفساد ومعالجة وضع النازحين». وأضاف: «يجب أن يعلم الجميع أن لا حصانة لأحد، وقد كنت أنا أول المتهمين بميلف فارغ ولم أتوسط لأحد لأظهار براءتي»، وطالبت «التحار الوطني الحر الذي كان يتظاهر بوجه الوجود السوري في لبنان إلا بتظاهر لأجل المطالبة ببراءتي التي بيّنتها في ما بعد القضاء»، وشدد عون على أن «كل متهم عليه أن يمثل أمام القضاء، وإلا فسكون أمام مشكلة كبيرة والشعب اللبناني عليه أن ينتقل إلى شعب مقاوم، مقاومة من أجل تحسين الاقتصاد، يشترى من إنتاجه ويأكل مما يزرع». وأكد أن «الفساد هو أكبر ضرر نواجهه في لبنان، ولا حصانة لأحد في معركة مكافحة الفساد، والمتهم يذهب إلى القضاء، ومن خلال القضاء فقط تثبت التهم أو تؤخذ البراءة». وفي الحفل نفسه أشار وزير الاتصالات محمد شقير، بصفته ممثلاً للهيئات الاقتصادية، إلى أن «الاقتصاد اللبناني في خطر»، لافتاً إلى أن «مطلب شدّد الأزممة كان أحد البنود الأساسية في لقاء الهيئات الاقتصادية والاتحاد العمالي العام في 24 أيلول 2018، ونحن اليوم أمامكم نعود ونشدد على هذا البند الذي يجب أن يتناول جميع اللبنانيين». وأضاف: «إن ما وصلنا إليه من عجز وتراجع في مؤشرات المالية، يستدعي التزام البيان الوزاري من خلال وقف التوظيفات وخفض الإنفاق وحصره بالضروري». ورأى أننا «نمّر بضائقة لم يمزّ بها بلدنا في أي يوم من الأيام». كذلك تحدّث في الحفل كل من رئيس جمعية تجار بيروت نقولا شماس، ورئيس مجلس إدارة بنك لبنان والمهجر سعد الأزهرى (البنك هو الراعي الرسمي لحملة «فكر بلبنان»).

وشهد يوم أمس إطلاق رئيس الجمهورية العماد ميشال عون نداء لـ«المقاومة الاقتصادية»، لافتاً إلى أننا نعيش تراكم أزمات، عندما نتكمن من تحديدها بشكل صحيح نعرف كيف نعالجها». وقال عون

(الأخبار)

«سمسار قضائي» أمام القاضية: «أنا كنت فكّ مشنوق»

أمم القاضية المنفردة الجزائيّة ريتا حرّو في قصر عدل زحلة، مثل أمس أحد أبرز الموقعين بشبهة ممارسة «السمرسة القضائية». اقتنات القوّة الضاربة في فرع المعلومات الوقوف جوزف س. إلى قاعة الحاكم المنفرد الجزائري في زحلة، ليُحاكم بملف شيك من دون مؤونة يُتّهم بإخفائه بالتعاون مع مساعدين قضائيين منذ عام 2008. وبحسب شهود كانوا حاضرين في المحكمة، أنه «أثناء انتظار وصول القاضية، حصل حوار بين الوقوف جوزيف س. وأحد الموجودين في القاعة الذي تبين أنه على معرفة سابقة به»، بحيث بدأ يُردد عبارة: «أنا كنت فكّ مشنوق، بدي أقعد هيدي القعدة؟ بدي جيب كثير ناس يقعدوا حدي...». وأضاف الوقوف:

(الأخبار)



فكر بصناعة وزراعة لبنان

نتدعم وتستفيد من جودة منتجات بلدك

#فكر بلبنان

نتيجة عدم تلقيهم رواتب شهري شباط وآذار، علماً بأنهم وُعدوا بأن يتقاضوها الأسبوع الماضي، علماً أن المستحقات التي كانت مرتتبة على المؤسسة دُفع جزء منها، إذ دخل إلى حسابات الموظفين نصف راتب عن أشهر السنة الماضية.

تعيينات حريية

بدأ رئيس الحكومة سعد الحريري حسم عدد من الأسماء التي ينوي تعيينها في مراكز إدارية تدخل ضمن «حصته». وفي هذا الإطار، يجري التداول باسم القاضية نجاح عيتاني لتولي منصب المديرية العامة لوزارة العدل. فيما جرى الحديث عن تعيين وداد الديك (استاذة في الجامعة اللبنانية) مديرة عامة لوزارة السياحة لتحل محل ندى السردوك.

ووعد وزير الإعلام، بعد سماعه المديرين، بالعمل الفوري لإنجاز التعيينات في الأيام القليلة المقبلة.

شكاوى موظفي المستقبل مستمرة

علمت «الأخبار» أن سبعة موظفين من الذين ضُرفوا من صحيفة المستقبل، أعيد تعيينهم في الموقع الإلكتروني التابع للتيار، علماً أنهم كانوا قد رفعوا دعوى في مجلس العمل التحكيمي في وزارة العمل. ويهدف توظيفهم إلى دفعهم إلى التراجع عن الدعوى. وقد بدأ بعضهم يشتكي من ظروف العمل الجديدة، حيث حُسر جميع العاملين في مكتب واحد، فيما مُنح أربعة مسؤولين في الموقع أربعة مكاتب. وفي السياق نفسه، عثر عدد من موظفي تلفزيون «المستقبل» عن استيائهم

علم وخبر

الجراح وتلفزيون لبنان

القلق الذي أثارته بين الموظفين رسالة وزير الإعلام جمال الجراح إلى تلفزيون لبنان، وطلب فيها أمورا من اختصاص المدير العام للتلفزيون، لا الوزير (وقد نشرت «الأخبار» فحواها يوم الخميس الفائت) استدعى مجموعة مكثفة من الاجتماعات عقدها الوزير مع مديري الأقسام لتوضيح موقفه ومعرفة تفاصيل وضع هذه المؤسسة الإعلامية الرسمية واحتياجاتها الفعلية. وكانت النتيجة أن الجراح سمع من الجميع كلاماً موحداً، أن لا سبيل إلى تحريك أي شيء في المحطة إلا بأمر رئيس مجلس الإدارة حسب القانون، لا بأمر الوزير أو غيره، وإن أقصر الطرق لإعادة التلفزيون إلى الإنتاج الجدي هو تعيين أعضاء مجلس الإدارة.

وزارة الطاقة والمياه منشآت النفط في طرابلس والزهراني الوزير	وزير الطاقة والمياه ندى البيستاني
اعلان رقم ١٩٤	
مناقصة عمومية لشراء كمية / ١٥٠,٠٠٠ / (ماية وخمسون ألف) طن متري من مادة الديزل اويل 10ppm لزوم السوق المحلي	
تعلن وزارة الطاقة والمياه - منشآت النفط في طرابلس والزهراني عن رغبتها في شراء كمية / ١٥٠,٠٠٠ / (ماية وخمسون ألف) طن متري من مادة الديزل اويل 10ppm بمناقصة عمومية تجريبها في تمام الساعة العاشرة والنصف من يوم الثلاثاء الواقع فيه ٢٠١٩/٤/٩، ووفقاً للشروط والمواصفات المينة في لائحة الشروط وملاحقتها المودعة في الوزارة المذكورة - مكتب منشآت النفط في طرابلس والزهراني - الكائن في الحازمية - ميد بوينت سنتر - بلوك B - الطابق الثاني، وعلى الراغب في الحصول على نسخة منها عليه الحضور ضمن اوقات الدوام الرسمي مقابل دفعه مبلغاً وقدره خمسمائة الف ليرة لبنانية. مع الإشارة الى ان آخر مهلة لتقديم العروض هي الساعة العاشرة من يوم الثلاثاء الواقع فيه ٢٠١٩/٤/٩.	